



(حذف الأصفار عن الدينار العراقي... تجارب وتوقعات)

Search title:

(Deleting zeros from the Iraqi dinar...

Experiences and expectations)

البحث من اعداد :

أ.م. د. رعد حمود عبد الحسين تويج

جامعة الفرات الأوسط التقنية

المعهد التقني كوفة

المستخلص : انطلق بحثنا في فكرته الأساسية المتعلقة بحذف الأصفار من الدينار العراقي ، نتيجة لوجود حاجة حقيقية في النظام النقدي العراقي ، نتيجة للانخفاض الكبير في القوة الشرائية للدينار العراقي ، والذي يتنافى مع قوة الاقتصاد العراقي ، مع وجود ثروة نفطية هائلة ، وإمكانية تراكم احتياطات نقدية كبيرة، مع ارتفاع أسعار النفط لدولة هي ثاني منتج للبتترول في منظمة الأوبك ، وان هذه العوامل هي مبعث لاقتصاد له مقومات معززة للتطور ، مما يستدعي أن يمتلك عملة جديرة أن تكون عاكسة لقوة هذا الاقتصاد الذي نخرت الحروب المتتالية والأزمات المختلفة من قيمة الدينار العراقي ، الذي كان قبل عقود يتفوق في قيمته العديد من عملات الدول المجاورة ، وان استعادة الدينار العراقي يحتاج إلى إجراءات جريئة في حذف الأصفار عن الدينار العراقي لاستعادة قيمته ، وليعطي صورة ناصعة عن القوى الكامنة والرافعة للاقتصاد العراقي ، عبر تبني خطوات مدروسة ومخطط لها وتحولات نقدية في ظروف آمنة.



Abstract: Our research started with its basic idea related to deleting zeros from the Iraqi dinar, as a result of a real need in the Iraqi monetary system, as a result of the significant decrease in the purchasing power of the Iraqi dinar, which is incompatible with the strength of the Iraqi economy, with the presence of enormous oil wealth, and the possibility of accumulating large cash reserves , with the rise in oil prices for a country that is the second oil producer in OPEC, and that these factors are a source of an economy that has enhanced elements for development, which calls for possessing a currency worthy of being reflective of the strength of this economy that has scattered successive wars and various crises from the value of the Iraqi dinar, which was Decades ago, many currencies of neighboring countries outperformed in its value, and that restoring the Iraqi dinar needs bold measures in deleting the zeros from the Iraqi dinar to restore its value, and to give a clear picture of the underlying forces and the lever of the Iraqi economy, by adopting studied and planned steps and monetary transformations in safe conditions.



المقدمة : إن من ضرورات الحد من الاختلال النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي معالجة العوامل التي تؤدي الى حالة الاختلال ، ومنها تلك المتعلقة بإنهيار قيمة العملة ، عبر الاصدار النقدي الواسع وعبر فترات زمنية مختلفة لتغطية النفقات الحكومية على حساب قيمة العملة ، ولذلك فإن حذف الاصدار عن الدينار العراقي كإحدى المعالجات لهذا التدهور النقدي .

أهمية البحث : تنعكس أهمية البحث في التطرق الى مشكلة نقدية مزمنة لم يتم ادخالها ، او الاخذ بها في اطار رسم السياسات النقدية للبنك المركزي العراقي .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في إن الاصدار أصبحت أساساً جوهرياً من قيمة الدينار العراقي ، مما أثر على معاملات التداول في وجود اقياما وفنات كبيرة للدينار العراقي ، مما جعل ذلك له الاثر السلبي على التعامل الاقتصادي في العراق .

فرضية البحث : إن حذف الاصدار من الدينار العراقي هو جزء من الاصلاح النقدي في العراق ، وان تحسين أقيام الدينار العراقي هي من الخطوات الاولى من الاصلاح الاقتصادي العام .

منهجية البحث : التحليل الاستنباطي و الاسلوب الاستنتاجي.

هيكلية البحث : تضمن البحث من ثلاثة مباحث ، وكان المبحث الاول بعنوان (حذف الاصدار بالمفهوم النظري) ، والمبحث الثاني بعنوان (تغيير قيمة العملة الاسباب والتوقعات في بعض التجارب الدولية) ، والمبحث الثالث بعنوان (توقعات في حذف الاصدار من الدينار العراقي).

المبحث الاول : (حذف الأصدار بالمفهوم النظري)

اولا :- صورة تعريفية بحذف الاصدار

حذف الاصدار او رفع الاصدار او ازالة الاصدار واصلاح العملة واسقاط الاصدار هذه مصطلحات كلها تدل الى الاجراء الذي يتم بموجبه حذف ارقام (اصفار) من العملة الوطنية القديمة واعادة تسميتها عملة جديدة وذلك لأسباب مختلفة في كل بلد، وتعرف عملية حذف الاصدار على انها العملية التي يتم بموجبها تعديل القيمة الاسمية لعملة البلد بسبب ارتفاع



نسب التضخم وانخفاض قيمة العملة⁽¹⁾. وتعد عملية حذف الاصفار واحدة من طرق الاصلاح النقدي والتي تشير الى عملية تغيير وحدة نقدية جديدة محل وحدة نقدية قديمة بنسبة استبدال معينة ، ويتحقق ذلك من خلال ازالة الاصفار من العملة او نقل بعض المراتب العشرية الى اليسار وذلك بهدف تصحيح الأختلال الواضح في هيكل العملة والتسعير لتعزيز مصداقية العملة المحلية⁽²⁾، كما تعرف بانها العملية التي تهدف الى تبسيط استخدام العملة المحلية من خلال التعبير عنها بحجم اقل من السابق بحذف عدد محدود من اصفار العملة من جميع اسعار السلع والخدمات والرواتب والاجور والمعاشات التقليدية والديون وسعر الصرف والالتزامات والموجودات المالية والقرارات القانونية اضافة الى انظمة وبرامج الحاسبات والانظمة المحاسبية⁽³⁾.

ان كل هذه المصطلحات التي تم ذكرها تعني رفع الاصفار وهو بذلك يعني احداث تغيير شكلي في قيمة العملة الاسمية الى عملة اقل منها في عدد الاصفار .

ثانيا- اهداف حذف الاصفار: ان اعادة هيكلة العملة له تأثير ايجابي على مصداقية العملة وذلك للتغلب على ظاهره الخداع النقدي التي تأتي من خلال ادراك الناس ان عملتهم لها قيمة ضئيلة او معدومة بسبب العدد الكبير من الاصفار ، وان عملية اصلاح العملة يؤثر للمجتمع جدية الحكومة في معالجة التضخم وان الاقتصاد يتجه الى بدايه افضل فضلا عن ان اصلاح العملة يمنع ظاهرة الدولار*، وبالتالي فإن عملية اعادة تغيير العملة وحذف الاصفار لها عدة أهداف وهي⁽⁴⁾:-

1- اعادة الثقة للعملة في الداخل والخارج .

2- سهولة حمل العملة .

3- ازالة اثر التضخم .

¹ (الشكرجي ، بشار ذنون ، وآخرون ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد 9 ، 2012 ، ص 3.

² Ahmad Bello , The Economics of Currency Redenomination , AnAppraisal of CBN Redenomination , Proposal , Journal of Business Administration , Vol 1 , No 1 , 2007, p 3.

³ (وارتان ، سونيا ارزروني ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي المبررات والآثار، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد 107، 2016 ، ص 23.

^{*} (الدولار : هي قيام مواطن دولة ما باستخدام العملة الاجنبية(الدولار الامريكي) بجانب او بدلا من العملة المحلية اذ تتكون الدولار الرسمية من السندات والممتلكات غير النقدية المشتراة في الخارج ومن ايداع العملات الاجنبية في الخارج فضلا عن وجود العملات الاجنبية في المحافظ المالية.

⁴ (الغالبي ، عبد الحسين جليل، عباس ، رجاء جابر، الاصلاح النقدي وسياسة حذف الاصفار من الدينار العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد السابع ، عدد ، 30 ، 2014 ، ص 3.



4- تسهيل عملية التبادل بين المواطنين وغيرهم .

5- تسهيل عملية تحويل العملة الى العملات الأخرى.

6- تقليل عملية الدولار .

7- تسهيل الاندماج مع الأسواق العالمية .

ثالثاً- مبررات حذف الاصفار

هناك العديد من المبررات التي تستدعي حذف الاصفار من العملة المحلية اهمها(1) :-

- 1-وجود منسوب نقدي مرتفع يقدر بأكثر من 250 ترليون دينار اعتمادا على الموازنات السنوية المرتفعة وحجم الاكتناز المتزايد
- 2- تزايد حجم الفئات النقدية الكبيرة وانخفاض اقيامها مثل (25000دينار ، 50000.دينار)، مما يزيد من تكلفة العملة من حيث الوقت والفرز والعد والقبول.

- 1- صعوبة إجراء الحسابات في ظل أرقام تزيد عدد أصفارها عن 14 صفر من الناحية العملية والتقنية واحتمالية وقع الخطأ سواء بإضافة صفر أو حذفه.
- 2- محاولة عصابات تزييف العملة المستمرة وضخها في السوق المحلية لتدمير الاقتصاد الوطني والتي شاعت مؤخراً.
- 3- تراكم الفئات النقدية التالفة التي يمثل استبدالها كلفاً عالية على البنك المركزي .
- 4- مع نزايد عدد الاصفار ، مما يترتب عليه ، ضعف الثقة بالدينار العراقي .
- 5- إنحسار دور الدينار با اعتباره كمخزن للقيمة.
- 6- تزايد سرعة الدوارن للدينار العراقي (سرعة التداول) ..

رابعاً:- الآثار الايجابية لعملية حذف الاصفار: إن لعملية حذف الاصفار انعكاسات واثار ايجابية

عديدة على الواقع النقدي في العراق ومنها :

- 1-رجوع الفئات النقدية الصغيرة الى التداول مثل(100,50، 250 دينار) .(2).
- 2-امتصاص فوائض عرض النقد مما يساعد البنك المركزي من رسم سياسات نقدية تحكيمية ، وتقليل الضغوط التضخمية ، وتحديد عرض النقد وفقاً للطلب النقدي والحد من التوقعات السلبية .

¹ (الجوراني ، عدنان فرحان ، حذف الاصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات ، مقال منشور بتاريخ 04/05/2012 على الموقع الالكتروني <http://www.alnoor.se/article.asp> .

² (وارتان ، سونيا ارزروني ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي المبررات والاثار، مصدر سابق ، ص 26.



- 3- تساهم في حصول العملة الوطنية على قوتها القانونية وتساهم أيضا في الحد من عملية الدويرة في النشاط الاقتصادي المحلي خصوصا مع إهدار فئات كبيرة من العملة المحلية.
- 4- تدنية تكاليف الطباعة لفئات الدينار العراقي .
- 5- زيادة الثقة بالدينار العراقي ، والثقة بالاقتصاد العراقي في الداخل والخارج ، وتحسين البيئة الاستثمارية (1).

خامسا - الآثار السلبية لعملية حذف الاصفار

على الرغم من الآثار الايجابية المذكورة سابقا لعملية حذف الاصفار الا انها لا تخلو من التكاليف السلبية سواء كان ذلك على الاقتصاد العراقي او على المجتمع وأهمها:-

- 1- التأثير على سعر صرف الدينار العراقي وعلى الرغم من تدخل البنك المركزي العراقي في عمليات السوق المفتوحة كبائع ومشتري للدولار الامريكي للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي الا ان التجربة السابقة في عمليات طبع العملة العراقية برهنت أن للطبعة الجديدة والقديمة سيكون لها سعرين مختلفين على نحو ضئيل حيث سيتم تفضيل الواحدة منها بدل الاخرى مما يهدد ذلك من عملية حذف الاصفار برمتها.
- 2- زيادة المضاربة وهروب رؤوس الأموال مع انخفاض الحوالات الأجنبية بسبب مخاطر اللايقين وعدم التأكد الملازمة للتغيرات في السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول النامية ومنها العراق ومن ثم زيادة مخاطر النفور من العملة الجديدة.
- 3- الانخفاض النسبي في نشاط التداول في الأسواق المالية ومنها سوق بغداد للأوراق المالية ، أي انخفاض الأسهم الخارجية للبورصة بنسبة 20% مما يترتب على ذلك إغلاق السوق لفترة معينة لإصدار شهادات أسهم جديدة لحاملها مع بقاء عدد الأسهم في حاله (2).
- 4- ارتفاع التكاليف الناجمة عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة في حالة عدم إصدار فئات كبيرة من العملة .

¹ (الجوراني ، عدنان فرحان ، حذف الاصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات ، مصدر سابق .
² (وارتان ، سونيا ارزروني ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي المبررات والآثار ، مصدر سابق، ص 27.



المبحث الثاني

(تغيير قيمة العملة الاسباب والتوقعات في بعض التجارب العالمية)

اتخذت العديد من الدول اجراء حذف الاصفار من بعض العملات ولأسباب مختلفة لعل ابرزها استهدافا للتضخم وأهمها:-

- الغت زيمبابوي 3 أصفار من عملتها عام 2003.
- السودان حذف صفرين عام 2007 .
- ألغت بوليفيا ثلاثة أصفار عام 2008.
- أزالته رومانيا أربعة أصفار من عملتها عام 2005.
- البرازيل التي قامت بسبعة عمليات لحذف الاصفار وللأعوام (1942، 1967، 1989، 1990، 1993، 1994).
- الارجننتين أربعة عمليات لحذف الاصفار للأعوام (1885، 1970، 1983، 1992).
- أوكرانيا اربعة عمليات لحذف الاصفار للأعوام (1992، 2006، 2008، 2009)
- زامبيا كانت لها ثلاثة عمليات لحذف الاصفار للأعوام (2006، 2008، 2009)⁽¹⁾.
- وشرعت غانا بتغيير عملتها السيدي Cedi الى السيدي الجديد New Cedi ، في عام 2007 بحذف اربعة اصفار ، وقد تم تغيير العملة بنجاح .

ولعل التجربة الأبرز في عملية حذف الاصفار هي التجربة التركية لعام 2005 ، وسيتم التطرق لها بشيء من التفصيل .

التجربة التركية... لحذف الأصفار : عانى الاقتصاد التركي من التكتلات السياسية الحكومية وضعف السياسات الاقتصادية التي انعكست على الاقتصاد التركي وانتجت التضخم الجامح في هذا الاقتصاد وقد تركزت أزمة انهيار الليرة في سنة 1994 وقد سبق هذه الفترة ما بين سنة 1990-1993 والتي تميزت بتمويل عجز الموازنة وكثرة القروض . وبعد هذه الفترة تبنت السياسة النقدية في تركيا سياسة جديدة في تخفيض القروض الحكومية من خلال تخفيض

¹ (الشكرجي ، بشار دنون ، واخرون ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه ، مصدر سابق، ص 5.



قدرة القطاع المصرفي على منح القروض واطلق على هذه الفترة 1995-1999 بفترة الترشيد الاقتصادي حيث تم بعد تلك الفترة حذف (6) اصفار ابتداء من عام 2005⁽¹⁾. بسبب التضخم المضطرد والمتسارع لسنوات متتالية والذي جعل كل شخص في تركيا مليونيرا على الرغم من ان اغلبهم فقراء ، لأن ركوب التكسي في اسطنبول مثلا والتحرك فيه لمدة 10 دقائق في وسط المدينة يكلف 10 مليون ليرة ، الأمر الذي دفع الحكومة التركية نحو تغيير عملتها بإصدار الليرة التركية الجديدة التي تعادل مليون ليرة أي بحذف (6) اصفار منها، وبدأ تداول العملة الجديدة في مطلع عام 2005 واستمرت العملتين معا لمدة سنة ، وقررت الحكومة التركية تغيير العملة لثلاثة اسباب رئيسة هي (2) :-

- 1- أسباب عملية : التعامل مع عشرات ومئات والاف وملايين هو اسهل بكثير من التعامل مع الملايين والمليارات والتريليونيات ويمكن التحكم بها.
- 2- أسباب فنية : أرقام متعددة تسبب مشاكل مع المحاسبة ومعالجة البيانات ونظم الدفع والبرامج الاحصائية المصممة لعملات أصغر ، الأمر الذي انعكس على رفع 6 اصفار وليس أقل من ذلك كأن تكون اربعة أو ثلاثة لأن ذلك سيكون غير كاف للتغلب على تلك المشاكل ، خصوصا في ظل وجود فئات كبيرة من العملة مثل 20 مليون ليرة .
- 3- بالإضافة الى تدني المصداقية والثقة في الليرة التركية .

وكان التضخم الذي تعانيه تركيا منذ 30 عاما يفرض طبع أعداد أكبر وأكبر من العملة النقدية من الملايين والمليارات وحتى التريليونيات كل عامين منذ عام 1981، فقد كانت العملة الورقية ذات قيمة 20.000.000 والتي تستعمل في تركيا فقط أكبر عملة ورقية في العالم. وكان عدد الأصفار الكبير يخلق مشاكل في التعاملات ، كما يخلق صعوبة في قراءة أرقام عدادات سيارات الأجرة ولانحة الأسعار في محطة البنزين⁽³⁾.

واستطاع الاقتصاد التركي ان يحقق نمو بنسبة 6% خلال المدة 2002-2006 ، وهي من أعلى النسب في العالم مع ان نسبة النمو في عام 2008 كانت 5% ، ونتيجة الأنكماش

¹ (حمد ، بشير علوان ، حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، العدد (10) 2010، ص 15.

² (عباس ، رجا جابر ، الغالي عبد الحسين ، الاصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الاصفار من الليرة ، مجلة كلية الادارة الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، عدد(2) ، 2016، ص 63.

³ (عشر سنوات على الغاء ستة اصفار من الليرة التركية ، 2015، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع :-



الدولي والعالمي فأن التضخم قد انخفض كما ان سعر الفائدة هو الآخر قد انخفض كما ان العملة في التداول قد استقرت والدين الحكومي انخفض الى مستوى 5% من الناتج المحلي الاجمالي وان ثقة المستهلكين ورجال الأعمال في الاقتصاد التركي تم استرجاعها . ولا بد من الاشارة الى ان الاقتصاد التركي ارتبط بالسوق العالمي فانه يواجه من التغييرات المفاجئة في سلوك المستثمرين، وقد لوحظت هذه السلوكيات من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد وصلت الى مبلغ مقداره (22.3) مليار دولار خلال المدة كانون الثاني – ايار 2008⁽¹⁾. وقد تم إلغاء الأصفار من العملة التركية على مرحلتين:-

- المرحلة الأولى:- كتب على العملة التركية (الليرة التركية الجديدة)، ففي عام 2005 طبعت للمرة الأولى العملة التركية داخل تركيا وخرجت إلى الأسواق على شكل 6 مجموعات أوراق نقدية من الفئات: 1. 5. 10. 20. 50. و100 ليرة تركية.
- المرحلة الثانية:- ألغيت كلمة (الجديدة) ، في 1 كانون الثاني/يناير من عام 2009 ألغيت كلمة (جديدة) من العملة وطبعت عملة جديدة بكتابة (الليرة التركية) .
- وفي 1 كانون الثاني /يناير 2010 ألغيت العملة المعدنية والورقية التي كتب عليها (الليرة التركية الجديدة) تماما من التداول.
- وقد أشار أغلب خبراء الاقتصاد فيما يخص حذف الأصفار من العملة التركية الى ما يأتي:-
- ان استمرار اعادة الهيكل الاقتصادي التركي والسياسة المالية المقيدة وتأمين استقلالية البنك المركزي التركي هو شرط اساسي لتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي في تركيا .
- أن لإلغاء الأصفار السنته أثر إيجابي على قرارات الصرف أو التوفير أو الاستثمار في عالم الاقتصاد فالأرقام الكبيرة كانت تؤثر سلبا على تحديد الأسعار.
- استقرار الاسعار بعد إلغاء الأصفار إذ تناقصت نسبة التضخم ليصبح معدل التضخم السنوي ذو خاتمة واحدة.
- أهمية الاستقرار الاقتصادي، فقد عاشت تركيا الكثير من الأزمات قبل عام 2001، حيث حصلت عام 2001 أزمة اقتصادية كبيرة. ولم يكن من الممكن إلغاء الأصفار لولا الاستقرار الاقتصادي الذي وصلته البلاد في 2004 وانخفاض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذات خاتمة مئوية واحد.

¹ (حمد ، بشير علوان ، حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي، مصدر سابق، ص 17.



المبحث الثالث

توقعات في حذف الاصفار من الدينار العراقي

اجتاز العراق فترة زمنية صعبة اقتصادياً خلال عقد التسعينات في إطار فترة الحصار الاقتصادي، وخلالها تدهور الاقتصاد العراقي ، إثر تعرضه للعقوبات الاقتصادية، ومنعه من تصدير البترول ، مما ادى الى تعطيل الصناعات العراقية ، وتلكاً الانتاج الزراعي ، وتراكم الديون الخارجية، حتى بلغ سعر صرف الدينار العراقي 3000 دينار، في عام 1995 ، ولغرض التغطية النقدية لهذا التدهور تم اصدار فئة 250 دينار، والذي لا تعادل قيمته الحقيقية سوى 25 فلساً في مرحلة السبعينات ، وصاحبه اختفاء فئات نقدية مثل 5 دينار ، و10 دينار ، مع اصدار فئات نقدية تصاعديّة مثل 50 ، 250 ، 1000، 10 000 ، 25000، دينار ، ومع تغيير النظام السياسي بعد عام 2003، ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بتصدير نفطه بعد خروجه من البند السابع من قرارات مجلس الامن وحدوث انفراج سياسي واقتصادي واجتماعي ، مما جعل الباب مفتوحاً أمام البنك المركزي العراقي لاتخاذ الاجراءات والمعالجات النقدية المناسبة ، والتي يمكن أن تساهم في دعم استقرار نظام العراق النقدي ، ومنها حذف الاصفار عن الدينار العراقي .

اولاً : توقعات البنك المركزي لحذف الاصفار من الدينار العراقي

يرى البنك المركزي ان تلك الاصفار التي تمت اضافتها للعملة العراقية خلال الفترة الماضية شكلت كتله نقدية كبيرة وان هذا المشروع يعد مشروعاً استراتيجياً وليس له تأثير على القوة الشرائية او على مدخلات المواطنين بل سيعزز من قيمتها ويقوي علاقات العراق الاقتصادية مع الدول الاخرى ، بالإضافة الى انه سيسهم في تقليل كلفة المعاملات ويقلل من حمل النفوذ وان الايجابيات التي تنطوي عليه اكثر بكثير من سلبياته .

وطرح البنك المركزي في 2011 عام مشروع حذف الاصفار من اجل هيكلة العملة والتي اعتبرها البنك بانها ستنتقل العراق ، من بلد التريليونات الى المليارات، الى ان المشروع لاقى اعتراضاً كبيراً من قبل المختصين والسياسيين، وقد اكد خبراء البنك المركزي العراقي بان عملية احلال العملة الجديدة محل رديفتها القديمة سوف يكون في سياق (استراتيجية تدريجية بعيدة الامد)، بحيث يسمح بتعايش كلتا العملتين في



سياق يتيح احلال متواتر لعملة جديدة محل قديمة بما لا يربك بأثر صادم قوى التفاعل في الاسواق المالية وكذلك يشعر الناس بقوة عملتهم الوطنية والتي تعد من رموز السيادة.⁽¹⁾

ثانيا :- طروحات في حذف الاصفار من الدينار العراقي :

ان عملية حذف الأصفار في تجاذب بين خبراء الاقتصاد ما بين سلبياتها وايجابياتها غير أن هناك شبه إجماع على أن انتشار الفساد الإداري والمالي وعمليات غسيل الأموال والتزوير وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ستكون عوامل سلبية شديدة التأثير على عملية استبدال العملة وبالتالي فان التريث في إطلاق هذه العملية وإصدار فئات جديدة من العملة الحالية تعد حلا مؤقتا لحين استقرار أوضاع البلاد، فضلا عن تطوير الجهاز المصرفي ونشر الوعي المصرفي والتعامل بآلات السحب الالكترونية سنقل كثيرا من السيولة النقدية في الأسواق.. وأن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهياً في الوقت الحاضر لحذف الاصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي .

وهناك عدة مشاريع في حذف الاصفار فالمشروع الاول في حذف الصفرين من القيمة السوقية للعملة العراقية، وذلك لأنها ستشكل أقل مخاطرة من المشروع الثاني في حذف الثلاثة أصفار، فإن حذف ثلاثة اصفار ستشكل مسألة مساواة، وهو أمر قد يعيد الوضع النقدي إلى حاله السابق في تقييم الثروة والموجودات ، لأنه سرعان ما ستعرض العملة العراقية إلى هجمات المضاربين الداخليين والخارجيين ، كما ستفقد العملة صفة من صفاتها أساسية كقابلية التجزئة إلى وحدات نقدية أصغر وهو ما يطلق عليه بتوليد دالة رياضية متجانسة من الدرجة الصفر، طالما ان كمية النقود الجديدة الأصغر رقما تغطي التبادل الحزمة السلعية نفسها في النقود القديمة ذات الرقم الأكبر⁽¹⁾، ولن ينفذ مشروع حذف الأصفار الثلاثة إلا شريحة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، بجعل الأموال سهلة الحمل ، وستتضرر الشرائح الفقيرة وتعاني من اختناقات في عملية التداول والتبادل ، في حين مشروع حذف الصفرين أكثر عقلانية وتتماشى مع سلوك المنطق الإقتصادي ، وإن عملية تقييم الثروات والموجودات

¹ (خلف ، صادق طعمة، حذف الاصفار عن العملة العراقية بين السلب والايجاب ، 2019، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع <http://www.al-iraqnews.com/news/studies> .



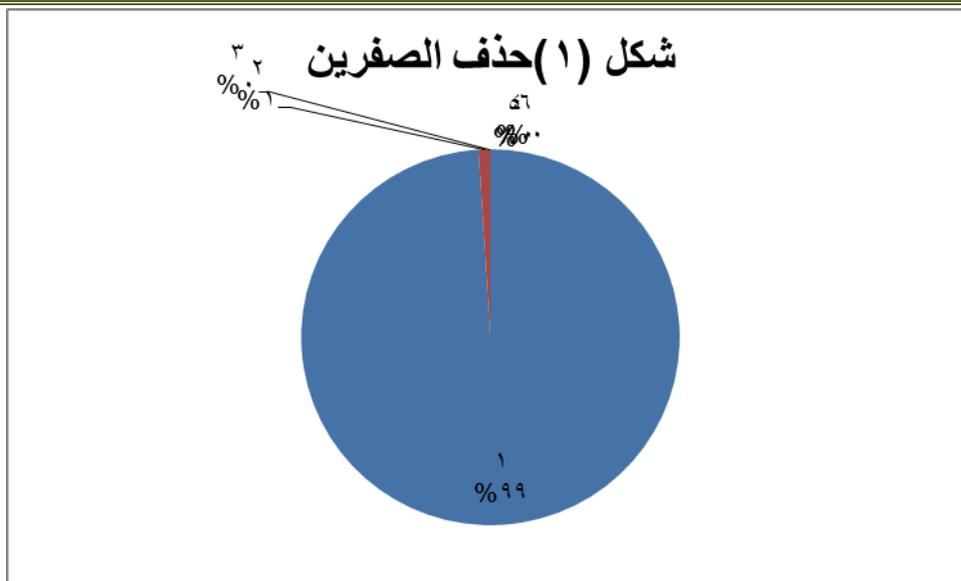
سيكون تدخلا لصاحب القرار النقدي في عملية التعديل الوسيطة وعملية متوازنة لسعر العملة المحلية والخارجية وستوفر عاملة اليسر وأكثر قابلية للتجزئة وكما في بيانات الجدول (1) وحيث في الشكل (1) التي يمثل بها حذف الصفرين وأذي يتوضح مرونة أكبر للفئات النقدية للدينار العراقي حيث ستصبح 10000 و1000 و10 دينار وعلى التوالي، بعد ان كانت 1000000، 100000، 1000 دينار على التوالي، وبحذف ثلاثة اصفار من الاقيام الاخيرة فإنها ستصبح 1000، 100، 1 دينار، على التوالي كما في الجدول (1) والشكل (2) والتي توضح الحرج الذي سيتسبب في عملية التداول ومدى توافر الفئات النقدية، وقد اخذنا في دراستنا حذف الصفرين ومن ثم الثلاثة دون الاخذ بحالة حذف الصفر الواحد لغرض التبسيط، والامر وارد في حذف عدد الاصفار وحسب رؤية وخطة البنك المركزي العراقي.

جدول رقم (1)

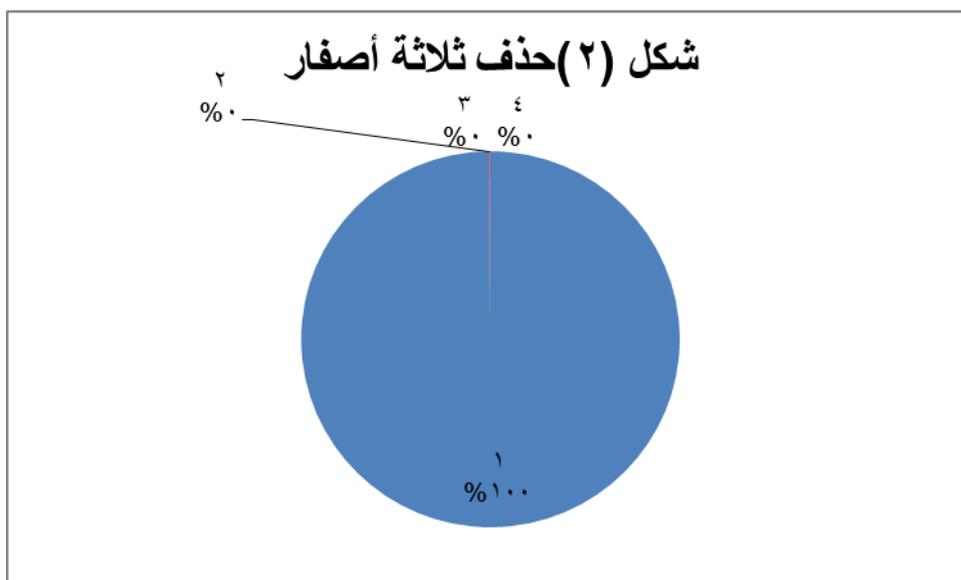
مقارنة بين مشروع حذف الصفرين ومشروع ثلاثة أصفار

الفئات النقدية للدينار قبل حذف الالف	الفئات النقدية للدينار قبل حذف الالف	الفئات النقدية للدينار بعد حذف الالف ثلاثة اصفار	الفئات النقدية للدينار بعد حذف الالف
1000000 مليون دينار	1000000 دينار	1000 الف دينار	10، 000 عشرة الاف دينار
100000 مئة الف دينار	100000 مئة الف دينار	100 دينار	1000 ألف دينار
1000 دينار	1000 دينار	1 دينار	10 دينار

الجدول :من اعداد الباحث بشكل افتراضي



المصدر : الشكل(1) من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)



المصدر : الشكل(2) من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

والجدير بالذكر إن أية حالة معاشة لعملتين سيجعل من العملة العراقية إلى قانون كريشهام، أي إن (العملة الرديئة ستطرد العملة الجيدة من التداول) وبالتالي إختفاء العملة الجديدة وفشل المشروع.

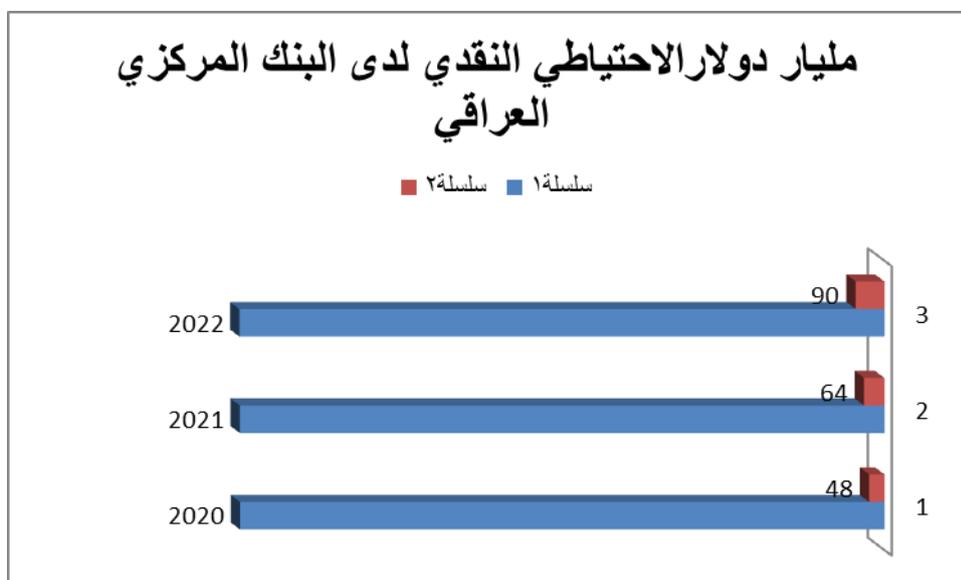


ويلاحظ فأن الحذف التدريجي اصفار من الدينار العراقي هو الامر الراجح والذي يتأكد من خلال النقاط الاتية :-

- 1- البيانات التي يقدمها البنك المركزي العراقي ، مثل: اعطاء اشارات واضحة ومناخا استباقيا للجمهور بان البنك يرغب في حذف صفر او صفيرين ولن يباغت احدا، منعا لحدوث اي ارباك في سوق المال او في حركة الالتزامات المتجددة او المستحقات التعاقدية التي كانت ستعقد بين الاطراف، او بالاقبل محاولة التخفيف من حدتها .
- 2- ان رفع الاصفار التدريجي سيؤدي الى تخفيف الضغط المكبوت نتيجة لتضخم الكتلة النقدية مع استذكار التعامل بالعملات النقدية المعدنية التي حرم الجمهور لردحا من الزمان من التعامل معها، بعد ان كان الجمهور يشكك في عملته الوطنية اذ يذهب بمعية اكياس من الورق لشراء كم متواضع من السلع، كما ان ذلك لا بد ان يسهم في الغاء جزء من هامش التضخم الذي نجم عن تلك الكتلة وان كان محدودا، ان عملية رفع الاصفار ستسهم في رفع قيمة العملة ويقلل من نسبة الطلب على العملة الصعبة التي تمتاز بالقوة وسيؤدي الى إعادة التوازن بين القيمة المحلية والأجنبية للعملة وسيعطيها قوة سوقية في الداخل والخارج .
- 3- ومع تعافي الاقتصاد العراقي ، يمكن للبنك المركزي اجراء عملية حذف الاصفار بشكل أمن ومريح ، فعلى الرغم من تبدل الظروف والتطور الاقتصادي وتحسن قيمة الدينار العراقي بعد عام 2003، وقيام عملية استبدال واسعة للدينار العراقي ، واصبحت قيمته تعادل 1280 دينار/ دولار ، ومن ثم اصبح سعر الصرف 1150 دينار / دولار ، وفي سياق ذلك فإنه وحتى عام 2022، لازال الدينار العراقي يحمل معه قيمة تضخمية ، بالرغم من إن الوضع الاقتصادي في تقدم ، وحصول وفرة مالية ، وتحسن الاحتياطي النقدي الذي من المؤمل ان يصبح 90 مليار دولار عام 2022، نتيجة لارتفاع اسعار البترول إثر الحرب الروسية الاوكرانية ، بعد ان انخفض سابقا الى 48 مليار دولار في عام 2020 بعد ازمة كورونا، والى 64 مليار دولار عام 2021، و الى 90 مليار دولار عام 2022 وكما في الشكل (3)، واصبح العراق يمتلك 130 طنا من الذهب واصبح في المرتبة الرابعة عربيا كما في الشكل (4)، والذي يعكس قوة الاقتصاد العراقي الحالية ، حيث يستطيع العراق في اطار ذلك اجراء تغييرات كبيرة في عملته واعادة هيكلتها .

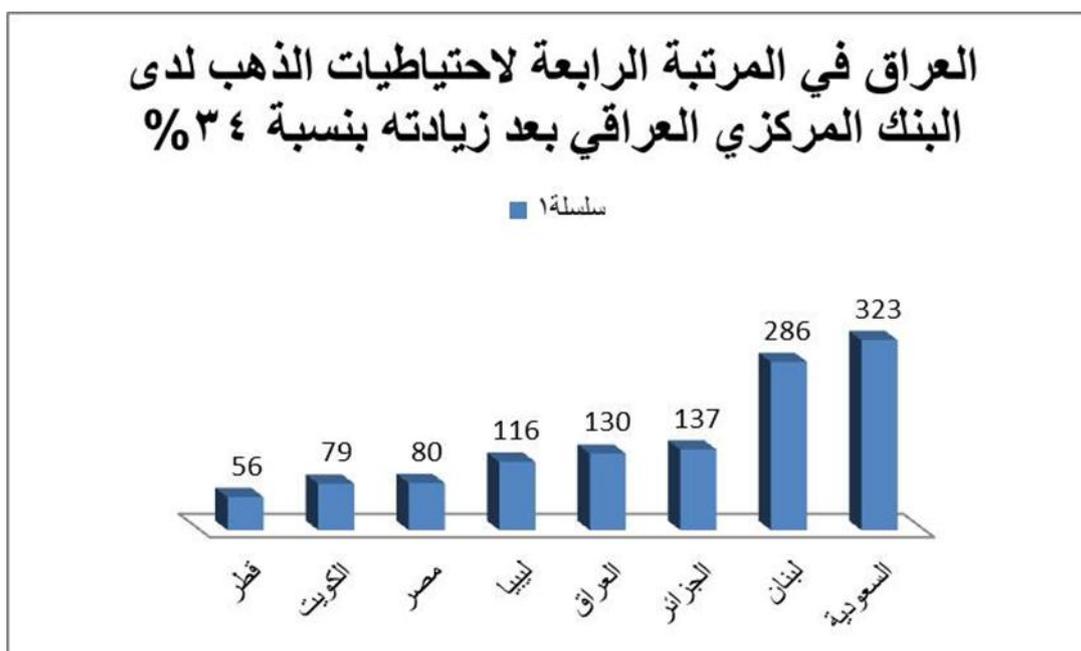


الشكل (3)



المصدر : الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية.

الشكل (4)



المصدر : الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات مجلس الذهب العالمي



الاستنتاجات :

اولا: - يمكن ان يكون الهدف هو امكانية العودة الى قيمة العملة العراقية التي كانت سائدة في عام 1979 ولغاية منتصف الثمانينات واعتماد الدينار كمخزن للقيمة .

ثانيا :- ان مشروع حذف الاصفار يسهل عملية نظام المدفوعات العراقي عن طريق اصدار فئات جديدة تتلاءم مع قيمة الناتج المحلي الاجمالي والحد من ظاهرة الدولار ، واستعمالاتها كعملة موازية للعملة العراقية بل قد تكون بديلة عنها في أغلب الاحيان.

ثالثا:- ان حذف الاصفار قضية وطنية قد تحتاج الى تشريعات خاصة، وان حذف الاصفار تعد من الوظائف الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي ومن ثم فإن حذف الاصفار ستساهم من وجهة نظر المؤيدين له سيسهم في رفع قيمة العملة العراقية ، والتقليل من نسبة الطلب على العملة الصعبة وتحديد الدولار، ويعيد التوازن بين العملة المحلية والعملات الأجنبية في الداخل والخارج.

رابعا:- عمليا لن يتأثر المواطن بعملية حذف الاصفار فبدلا من ان تكون السلعة التي يروم شراءها ب 1000 دينار فإن بعد حذف الاصفار سوف يتمكن من شراءها ب 10 دينار او دينار واحد فقط .

خامسا:- ان العملة تتعرض للتلف كل خمس سنوات مما يتطلب استبدالها وهذا سيكلف الكثير خصوصا اذ ما علمنا ان مقدار الدخل القومي يبلغ 100 تريليون دينار عراقي مثلا ، كما ان الدخل القومي سوف يزداد في حالة زيادة صادرات النفط مستقبلا .

سادسا:- الحاجة الى ترشيح العملة الأمر الذي يعني تقليل عدد الأوراق النقدية المطلوبة وتسهيل الأرقام الحسابية مما ينعكس ايجابا في ترشيح الاقتصاد عموما.

سابعا: أن الاوضاع الاقتصادية للعراق يمكن ان تتحسن ويكون هنالك فرصة اكبر لحذف الاصفار .

ثامنا : إن حذف صفرا او صفرين او ثلاثة يكون حسب الخطة النقدية للبنك المركزي العراقي وقراره ، وحسب اعتماده للرؤى والدراسات المختلفة ومدى امكانية نجاح ذلك .



التوصيات

- أولاً:- مشروع حذف الاصفار ممكن ان يتم خلال فترة زمنية حاسمة او خلال فترات زمنية معينة حسب التوقعات واعتماد على التجارب النقدية في العالم .
- ثانياً:- يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار الحالة الاقتصادية العامة للبلد في الوقت الذي يتم به حذف الاصفار أي ان يتم والبلد في حالة من الاستقرار الاقتصادي ، بعيدا عن حالات التضخم والركود وهناك وفرة مالية في البلد .
- ثالثاً:- تقدير كلفة اصدار العملة الجديدة ، اعتماد على دراسات واتفاقيات مع الشركات الدولية المختصة في طبع العملة .
- رابعا :- تحديد الآثار المتوقعة من اصدار العملة الجديدة باستخدام اسلوب المحاكاة والنماذج التوقعية ، والدراسات التقديرية .
- خامساً:- استقرار المتغيرات النقدية وعمليات التفاعل النقدي ، من حيث الطلب النقدي وعرض النقدي وحصول التوازن النقدي .
- سادساً:- على البنك المركزي الى اتخاذ اجراءات شاملة قبل استبدال العملة وحذف الاصفار سواء الواحدة ، او الاثنين، او الثلاثة ، واستهداف سعر صرف جديد للعملة العراقية .
- سابعاً:- أن " طرح البنك المركزي العراقي لعملة نقدية بمواصفات جديدة، دون سحب ما يعادلها، سيمثل توسعاً في العرض النقدي في السوق المحلي ، وبالتالي سينعكس سلباً في خلق آثار تضخمية كبيرة .
- ثامناً:- اضافة عملة نقدية جديدة مع العملة القديمة، سيمثل ازدواجاً في العملة ، وقد يخلق سوق صرف غير متوازن نقدياً، ويولد ضبابية في التداول اليومي للعملة " .
- تاسعاً:- من محاسن حذف الاصفار من العملة النقدية الحالية ، انه سيققل من نسبة التضخم، ويخفض التداول، بعملات نقدية كبيرة في السوق المحلي، كما يقلل من حالات السرقة والتزوير للعملات النقدية ، ولذلك نوصي بحذف الاصفار من الدينار العراقي .



المصادر

- 1- الشكرجي ، بشار ذنون ، وآخرون ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد 9 ، 2012 ،
- 2- Ahmad Bello , The Economics of Currency Redenomination , AnAppraisal of CBN Redenomination , Proposal , Journal of Business Administration , Vol 1 , No 1 , 2007, p 3
- 3- وارتان ، سونيا ارزروني ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي المبررات والاثار، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد 107 ، 2016 ، ص 23.
- * (الدول)
- 4- الغالبى ، عبد الحسين جليل، عباس ، رجاء جابر، الاصلاح النقدي وسياسة حذف الاصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد السابع، عدد ، 30 ، 2014 ،
- 4- الجوراني ، عدنان فرحان ، حذف الاصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات ، مقال منشور بتاريخ 2012/05/04 على الموقع الالكتروني (<http://www.alnoor.se/article.asp>) حمد ، بشير علوان ، حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، العدد (10) 2010.
- 5- (عباس ، رجاء جابر ، الغالبى عبد الحسين ، الاصلاح النقدي فى تركيا وسياسة حذف الاصفار من الليرة ، مجلة كلية الادارة الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، عدد(2) ، 2016.
- 6- (عشر سنوات على الغاء ستة اصفار من الليرة التركية ، 2015، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع :- www.turkpress.co/node
- 7- (حمد ، بشير علوان ، حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي ،
- 8- ياسين ، حنين، حذف أصفار من العملة لن يحسن الأوضاع الاقتصادية بدون إصلاحات، 2018، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع:- <https://alkhaleeionline.net>
- 9- (خلف ، صادق طعمة، حذف الاصفار عن العملة العراقية بين السلب والايجاب ، 2019، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع
- 10- <http://www.al-iraqnews.com/news/studies>
- 11- صالح، مظهر محمد، اعادة هيكلة العملة العراقية – مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلفة المعاملات النقدية ، منشورات البنك المركزي العراقي ، 2012 ، ص 5، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع :- WWW.cbi.iq